"تسليم نحوي"

فاعلية التراث النحويّ في الدراسات النحويّة والنقديّة المعاصرة

Efficacy of Syntactic Legacy in the Contemporary Critical Syntactic Studies

أ.د. مها خيربك ناصر
Prof.Dr.Maha Kheirbick Nasar

لبنان/ الجامعة اللبنانيّة– بيروت / قسم اللغة العربية
Dept of Arabic , University of Lebanon , Beirut, Lebanon

drmaha_h86@gmail.com

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

ملخّصُ البحث:

لطالما أكّدت الدراسات اللغويّة والأدبيّة والنقديّة أنّ النظريات الألسنيّة والنقدية هي دراسات انبثقت نشاطًا فكريّاً/ لغويّاً، وهي تستمدُ هذا الاستقراء من فيوضات التراث، وقد أفادت ممّا كان جديرًا بالتجديد والتطوير والتحديث؛ لذلك تجلّت دراسات علماء الألسنيّة باهتمام الباحثين العرب، وبخاصة النظريّة التوليديّة التحويليّة، ونظرية النحو الوظيفيّ على أنّ هاتين النظريتين قد أهملت الأصول النحويّة التي أسس لها علماء النحو العربيّ؛ لأنّ علماء النحو الأوائل ابتكروا نظريات نحويّة، قوامها مبادئ الاستقراء والملاحظة والتجربة والقياس والتحليل والتعليل والبرهنة والاستنباط والاستنتاج، فساعدهم الاستقراء على تشريح بنية النص العربيّ، وفرز عناصره، ومن ثمّ استنبطوا بالملاحظة والتجربة والقياس طبيعة العناصر، وكشفوا عن خصائصها في التراكيب، وعن ماهية حركتها، وعن قوانين تعالقها المتحكمة في نظام تشكّل المنتج اللغويّ، فوضعوا فرضيات و بديهيات و تعريفات ومبادئ أولية، ثمّ صاغوا منها قوانين ونظريات تضمن توليد عدد لا متناهٍ من مسائل اللغة القابلة الحل وغير المتناقضة.

الكلمات المفتاحية :

النظريات النقدية، النظريات الألسنيّة، الدراسات اللغوية

Abstract

Much the critical, literary and syntactic studies emphasizes that the critical and linguistic theories stem from an intellectual and syntactic activity , take such induction from the abundance of legacy and make use of innovation , development and renovation .

Such tends to be crystallized in the orbit of the linguistic Arabic scientists, in particular, the transformational and generative theory and the functional grammar ignore the syntactic root the syntactic Arabic scholars establish .

Since the first syntactic Arabic scientists invest syntactic theories whose pillars depend on induction , observation, experimentation, measurement, analysis, justification, verification, deduction and synthesis, that is, the deduction helps them to explicate the structure of the Arabic text and fathom its elements. Then they induct with observation ,experimentation and measurement the state of these elements and uncover the features of such a structure, their movement and their importance in forming the linguistic product. Thus, they broach hypotheses , axiomatic , definitions and rudimentary principles , then they coin rules and theories possible for producing infinite syntactic issues , solvable and agreeable.

key words :
Critical theories, linguistic theories, linguistic studies

أولاً: عتبة الدراسة

تستعمر النظريات اللغوية والنقدية الوافدة فضاء البحث اللسانيّ/ النقديّ في معظم المحافل الثقافيّة والملتقيات الجامعيّة والدراسات الأكاديميّة العربيّة؛ لأنّ المصطلحات الألسنيّة والنقديّة تحظى بالحفاوة والتبجيل ويصير استخدامها قدرًا للراغبين في نيل الإعجاب والرتب الأكاديميّة والجوائز العالميّة، فلا يمكن العثور على عدد كبير من الدراسات لم تسرد نظريات ألسنيّة ونقدية غير عربيّة، وربّما تشوّه هذه الدراسات جوهر بعض المصطلحات نتيجة التناقض في التوظيف، وغياب المفاهيم.

مما لا شكّ فيه أنّ ما يبدعه علماء اللغة غير العرب من نظريات وأفكار وآراء ودراسات ألسنيّة ونقديّة حديثة يتمايز بقيمة علميّة، لأنّ المنتج الفكريّ الجديد مؤسس على أصول كان لها دور رئيس في عمليات التجديد والابتكار المرتبطة، حكمًا، بطبيعة بنيات الأجساد النصيّة اللغويّة الخاضعة، لحظة اتساقها، لقوانين تشكيل داخليّة أبدعها منطق عقليّ يعكس طبيعة تفكير أي مجموعة بشريّة تتواصل بلغة منطوقة، لأنّ اللغة والفكر، في رأيي، يتناطقان، فاللغة تنطق بما يريد قوله الفكر، والفكر يُنطق اللغة بما يتوافق وطبيعته، فالعلاقة بين اللغة والفكر علاقة جدليّة، فحيث يكون الفكر مبدعًا تكون اللغة مبدعة، وحيث تكون اللغةُ لغةَ إبداع يستطيع الفكر أن يستودعها بعضًا من ثمار تجربةٍ تساقط رطبها في أنساق قادرة على احتضان عدد لا متناه من الأفكار والآراء والرؤى والتطلعات المتمايزة في ظاهر الشكل وعمق الدلالة والقصديّة.

تؤكّد الدراسات اللغويّة والأدبيّة والنقديّة أنّ النظريات الألسنيّة والنقدية غير العربيّة لم تأتِ من لا شيء، بل هي دراسات انبثقت نشاطًا فكريًا/ لغويًا، أساسُه

استقراء التراث والإفادة مما كان جديرًا بالتجديد والتطوير والتحديث، لأنّ علماء الألسنيّة أدركوا أنّ أيّ مشروع حداثي تجديدي لا يكون من دون أصل يؤسّس عليه، فاستقروا، وفرزوا، ولاحظوا، وقاسوا، وحلّلوا، واستنبطوا، وابتكروا نظريات لسانيّة علميّة جديدة ترتبط بالأصل بقدر ما تتجاوزه.

تظهر قراءة التراث النحويّ العربيّ أنّ علماء اللغة والنحو الأوائل وظّفوا أدوات الاستقراء والفرز والملاحظة والقياس والتحليل والاستنباط في الوصول إلى نظريات لغويّة ونحويّة كانت أساسًا في الدراسات النقديّة القديمة، فربطوا عملية النقد بقوانين نحويّة ساعدت على التأويل والتفسير واستنباط الدلالات وعلى الكشف عن المقاصد والغايات، غير أنّ هذه المعايير النحويّة العلميّة فقدت دورها في معظم الدراسات النحويّة والنقديّة المعاصرة، وذلك نتيجة تبعيتين؛ تبعية لتراث لم يروا فيه إلا مصطلحات مفرغة من القيمة العلميّة، وتبعية لعلوم وافدة لم يتبيّنوا طبيعة مختبر إنتاجها، فكانت العلاقة بالنظريات اللسانيّة والنقديّة الوافدة علاقة إعجاب مقنّعة بالعجز عن الفهم والتوظيف السليم، فكثرت الأبحاث الأكاديميّة العربيّة المستندة إلى ما توصّلت إليه الدراسات والنظريات الصوتية والنحويّة والدلاليّة والنقديّة العالميّة، فحلّ فردينان دوسوسير رسول الفكر اللسانيّ، واحتلّ هلمسلف ومارتينه وتشومسكي وبلومفيلد وغيرهم مرتبة القداسة والتقديس، من دون الأخذ بالقيمة العلميّة للتراث النحويّ العربيّ وبدوره في تكريس النقد علمًا عربيًّا، له أدوات إجرائيّة، قوامها قوانين النحو العربيّ المؤسس على منطق رياضيّ قلما قاربه أساتذة اللغة العربيّة المعاصرون، لذلك لم تقدّم الآراء المتأثرة بالدراسات اللسانيّة العالميّة أي جديد، ولم تيّسر آراؤهم عملية تدريس النحو؛ لأنّ ما أعادوا إنتاجه كان أكثر تعقيدًا[١]، وربّما كان سبب العجز غياب فهم التراث النحويّ العربيّ

المنطقيّ المتمايز بفاعليّة تأسيسيّة، سواء أكان على مستوى البحث النحويّ/ الألسنيّ أم على مستوى القراءات النقديّة.

ثانيًا: فاعليّة التراث النحويّ في الدراسات النحويّة المعاصرة

حظيت دراسات علماء الألسنيّة باهتمام الباحثين العرب، وبخاصة النظريّة التوليديّة التحويليّة[٢]، ونظرية النحو الوظيفيّ[٣] التي اشتغل عليها الدكتور أحمد المتوكل ثم تبعه عدد من الدارسين العرب، غير أنّ هاتين النظريتين، في رأيي، لم تقدّما أي إضافة إلى التراث النحويّ، أو إلى الدراسات المعاصرة التي أصيبت بالتشظي المعرفيّ، نتيجة إهمال الأصول النحويّة التي أسس لها علماء النحو العربيّ؛ لأنّ علماء النحو الأوائل ابتكروا نظريات نحويّة، قوامها مبادئ الاستقراء والملاحظة والتجربة والقياس والتحليل والتعليل والبرهنة والاستنباط والاستنتاج، فساعدهم الاستقراء على تشريح بنية النص العربيّ، وفرز عناصره، ومن ثمّ استنبطوا بالملاحظة والتجربة والقياس طبيعة العناصر، وكشفوا عن خصائصها في التراكيب، وعن ماهية حركتها، وعن قوانين تعاليقها المتحكمة في نظام تشكّل المنتج اللغويّ، فوضعوا فرضيات و بديهيات و تعريفات ومبادئ أولية، ثمّ صاغوا منها قوانين ونظريات تضمن توليد عدد لا متناهٍ من مسائل اللغة القابلة الحل وغير المتناقضة.

مما لا شكّ فيه أنّ علماء الألسنية المحدثين[٤] قدّموا دراسات وابتكروا نظريات، قوامها المنطق الرياضيّ، وهذه الأسس وظّفها علماء العرب في دراساتهم النحويّة فبيّنوا طبيعة المنطوق اللغويّ، والتغييرات الطارئة في بنية العناصر نتيجة استحسان اللفظ أو استثقال النطق، أو الخفة في الاستخدام، ووضعوا تعريفات لا تقل دقة عن تعريفات اللسانيين غير العرب، ومن هذه التعريفات ما أورده ابن جني الذي عرّف

اللغة بأنّها «أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»[٥]، وكذلك ما تنبّه إليه سيبويه، وغيره من علماء اللغة الذين كشفوا عن التغييرات التي تطرأ على أصوات اللغة من إمالة وإدغام وإعلال وقلب وإبدال، معينهم في ذلك دقة الملاحظة التي أعانتهم، بوساطة المنهج الاستقرائي، على استنباط خصائص عناصر التراكيب ونظام تماسكها، فأسسوا لعلم، له حدود وأصول، عرّف به ابن السرّاج قائلاً: «النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب»[٦] وأكّد أبو علي الفارسيّ ذلك بقوله: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[٧]

قام علماء اللغة الأوائل باستقراء النصوص واستنباط القوانين، وإعادة تركيب القضايا، وتصنيف المعلومات بعد تحليلها وفهمها، وتحديد خصائص العناصر المشتركة ووظائفها النحويّة والدلاليّة، فتبنوا في الوصول إلى معرفة قوانين النحو خصائص عمليتي التفكيك والتركيب العلميتين، وأسسوا دراساتهم على إجراءات عقليّة منطقيّة قابلة للتأصيل والتحديث، فتجلّى منهجهم العلميّ في تتبعهم خطوات البحث العلميّ واحترام خصائصه، ثمّ وضعوا نظريات نحويّة عجزت الدراسات النحويّة العربيّة الحديثة عن تجاوزها أو تبنيها علمًا رياضيًّا منطقيًّا، لأنّ الدراسات القديمة استخدمت إجراءات منطقيّة في صوغ النظريات، واتسمت معظم الدراسات الحديثة بالتقليد والتبعية أو بالرفض السلبيّ.

تظهر عملية رصد التراث النحويّ العربيّ أن الدراسات النحويّة أُسس على خصائص المنطق وأدواته، فمزج العلماء الأوائل النحو بالمنطق، واكتشفوا بديهيات لغويّة ومسلمات، ووضعوا قوانين ونظريات توصّلوا إليها من خلال تبنّيهم إجراءات منطقيّة، أساسها الاستقراء والملاحظة والتجريب والقياس والاستنباط والاستنتاج والتحليل والتعليل والبرهان العلميّ، فساعد التراث النحويّ العظيم

على الكشف عن أنّ نظريات النحو العربيّ قامت على ثوابت ومتغيرات تمّ تعريفها في كتاب « النحو العربيّ والمنطق الرياضيّ»[٨] .

رأى بعض النحاة القدامى أنّ دارس النحو يجب أن يكون منطقيًّا، وهذا الرأي تبنّاه أبو حيان التوحيدي نقلاً عن السيرافيّ الذي قال: » وبهذا يتبيّن لك أنّ البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو يرمي بك إلى جانب المنطق، ولو أنّ الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقيّ نحويًّا، والنحويّ منطقيًّا، والنحو نحو اللغة العربيّة والمنطق مترجم بها ومفهوم عنها»[٩].ولذلك يمكن أن يكون المنطق النحويّ أساس الدراسات النحويّة المعاصرة، وأن يكون فاعلاً في تحديث تدريس النحو العربيّ وتحريره من الإعادة والتكرار، وذلك بالاستناد إلى ما أسس له العلماء الأوائل من استقراء وملاحظة وقياس واستنباط وتحليل وبرهان، فإذا ما وظّف متعلم النحو العربيّ التراث النحويّ وفق آليات القياس ازدادت فاعلية التحليل المنطقيّ، وتراجع مستوى الأخطاء سواء أكان في الكلم المكتوب أم المسموع.

يتركّب القياس من مقدمتين ونتيجة مستخلصة منهما؛ أي أن تحقّق القياس مشروط بوجود ثلاث قضايا وثلاثة حدود مختلفة، منها ما يتكرر مرتين. والحدّ الذي في المقدمتين، ويختفي في النتيجة هو الحد الأوسط، فهو يرتبط بحدي المقدمتين بمحمول النتيجة، وفي المقدمة يرتبط بموضوع النتيجة، ومحمول النتيجة يسمى الحدّ الأكبر، وموضوعها الحدّ الأصغر، والقضية التي تشمل الحدّ الأكبر تسمّى المقدمة الكبرى، والتي تضمّ الحدّ الأصغر تُدعى المقدّمة الصغرى، وبهذه المقدّمات يكون الاستدلال والاستنباط صحيحين.

يقوم الاستدلال القياسي على البحث عن العلاقة بين العلّة والمعلول، وذلك

بتتبع سياقات محدّدة، ويكون العمل على معرفة حقائق علميّة من حقائق أخرى معروفة ومتقّدمة، وهذا يساعد في الكشف عن الحقائق وفي تنمية المعارف، وفهم قضايا اللغة المؤسسة على حدود القياس، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

قضية أولى:

مقدمة ١ = كلّ اسم له محل من الإعراب في السياق

مقدمة٢ = كلمة «ما» اسم

القياس= كلمة «ما» لها محل من الاعراب في السياق

ولذلك لا يمكن للطالب أن يقول « ما» اسم استفهام لا محلّ له من الإعراب

قضية ثانيّة:

مقدمة ١ = الأسماء المُعربة تقبل التنوين إذا لم تُعرّف

مقدمة٢ = كلمة رجل اسم معرب

القياس= كلمة رجل تقبل التنوين إذا وردت في السياق نكرة

قضية ثالثة:

مقدمة ١ : الأفعال لا تقبل التنوين

مقدمة٢ : لفظة « آهٍ» تقبل التنوين

القياس: لفظة « آهٍ» ليست فعلاً ولكنها تحمل معنى الفعل» أتوجع» ولأنّها جمعت بين خصائص الاسم والفعل أطلق عليها مصطلح» اسم فعل»

قضية رابعة:

مقدمة١ : الحروف لا محلّ لها من الإعراب

مقدمة٢ : بعض أدوات الشرط حروف

القياس: بعض أدوات الشرط لا محلّ لها من الإعراب

قضية خامسة:

مقدمة١: يرد الاسم الواقع مفعولاً به في السياق منصوبًا

مقدمة٢: كلمة الحياة في السياق» أحبُّ الحياة» مفعول به

القياس: كلمة الحياة في السياق منصوبة

قضية سادسة:

مقدمة ١: علامة نصب الاسم المفرد المعرب الصحيح الأخير الفتحة الظاهرة

مقدمة ٢: كلمة الحياة في الجملة السابقة اسم مفرد معرب صحيح الأخير منصوب

القياس: علامة نصب كلمة الحياة في السياق الفتحة الظاهرة

أعتقد أنّ عملية تدريس النحو على أصول القياس تقلل من الأخطاء القاتلة التي يرتكبها متعلمو النحو العربيّ، وهذا ما حاولنا القيام به في مؤلفنا» مناهج تدريس النحو في الجامعات»[١٠] ليتمكّن الطالب، قدر الإمكان، من فهم التراكيب اللغويّة وفق محاكمات عقليّة منطقيّة تحدّد موقع العنصر اللغويّ ودوره الوظيفيّ والدلاليّ، لأنّ مهمة النحو ليست استظهار القاعدة، بل فضّ أسرار المعاني ومروحة الدلالات، وهذا ما أكده عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه» دلائل الإعجاز، فقال: » ليس النظم شيئًا إلا توخي معاني النحو وأحكامه، ووجوهه، وفروقه، فيما بين معاني الكلم»[١١]، ولذلك لا يمكن للناقد أن يقدح كمون الدلالات في أيّ نصّ إبداعيّ إذا لم يكن متمكنًا من قوانين النحو العربيّ المتمايزة بخصائص علميّة، ومنها البرهان الذي يساعد الباحث في الوصول إلى نتائج صحيحة وغير متناقضة.

يعنى المنطق العقليّ بصحة البراهين وليس بصدق أو كذب المقدمات أو النتائج؛ لأنّ البرهان هو استنباط النظريات» النتائج» من البديهيات والمسلّمات « المقدمات «، وتسمّى البراهين الاستنباطيّة السليمة براهين صحيحة، إذا كانت النتائج لا تتناقض

والمقدمات، فصحة برهان من البراهين الاستنباطيّة تتوقف فقط على العلاقة بين المقدمات والنتيجة، فالنتيجة لا بدّ من أن تكون صادقة إذا كانت المقدمات صادقة، ويكون البرهان الاستنباطي غير صحيح إذا كان ثمة احتمال بأنّ المقدمات يمكن أن تكون صحيحة والنتيجة كاذبة، ويمكن أن نرسم العلاقة بين نتائج البرهان والمسلمات والمقدمات على النحو الآتي مع ربطها بقضايا نحويّة:

أ- مقدمة صادقة + نتائج صادقة= برهان استنباطي صحيح

-كلّ مُسنَد إليه مرفوع = مقدمة صادقة

-كلّ فاعل مُسنّد إليه= مقدمة صادقة

-الفاعل مرفوع= برهان استنباطي صحيح

ب- بعض أو كلّ المقدمات كاذبة+ نتيجة صادقة = برهان استنباطي صحيح

-كلّ الكلمات تدلّ على الحدث = مقدمة كاذبة

-كلّ الكلمات أفعال= مقدمة كاذبة

كلّ فعل يدل على الحدث= برهان استنباطي صحيح والنتيجة صادقة، غير أنّ القضية كاذبة، لأنّ المقدمات ليست صحيحة، والاستنباط الصحيح لا يُعتد به لأنّه مؤسس على مقدمات غير صحيحة.

ج- بعض أو كل المقدمات كاذبة+ نتيجة كاذبة = برهان استنباطي صحيح

-كلّ الأسماء معربة= مقدمة كاذبة

-كلّ الأسماء أفعال= مقدمة كاذبة

-كلّ الأفعال معربة= برهان استنباطي صحيح والقضية كاذبة

استنادًا إلى كلّ ما سبق يمكن القول إنّ للتراث النحوي فاعليّةً علميّةً منطقيّةً تساعد الباحث على التحليل والبرهان، ولذلك يمكن القول إنّ مناهج النحو العربيّ

تحتاج إلى تحديث ينطلق من الأصل فلا أمام من دون وراء يؤسَّس عليه؛ لأنّ اللغة القادرة على استيعاب العلوم التكنولوجيّة المعاصرة، هي اللغة التي يعتزّ أبناؤها بها، ويسجّلون بها إبداعاتهم الفكريّة، فتتكرّس لغة العلوم والمعارف، شريطة أن تُحترم قوانين تشكّلها الجينيّ التي تحفظ نمو البنية اللغويّة، وتضمن تفردها بالنظام المنطقيّ، بوصفها « تنحو نحوًا من المثالية لا نظير له في أي لغة من اللغات الحيّة المعروفة»، وبهذه المثالية الفريدة يمكن مقاربة النصوص وقراءتها وكشف أسرارها المحتجبة وراء ظلال التراكيب اللغويّة المتماسكة بنظام نحويّ يضمن سلامتها وتمايزها، ولذلك يجب توظيف فاعلية التراث النحويّ في الدراسات النقديّة المعاصرة ليتمّ التأسيس لنظريات نقديّة عربيّة ترتبط بطبيعة النصّ اللغويّ العربيّ.

ثالثًا: فاعلية الدراسات النحويّة في الدراسات النقديّة المعاصرة

عرف الفضاء النقديّ العالميّ دراسات وآراء ونظريات نقديّة تتمايز وتتناقض من حيث التنظير والتطبيق، وتلتقي في ميدان التجريب والاختبار والتطبيق أيّ ميدان النصوص اللغويّة الخاضعة لقوانين تشكّل داخليّة تضبط كيانيتها وتروح دلالاتها، لذلك كانت المعرفة بالثوابت المعجميّة والصرفيّة والإعرابيّة والتركيبيّة، وما يطرأ عليها من تحوّل وتوليد حاجةً لكلّ ناقد يريد استنطاق السياقات النصيّة، مهما تنوّعت النظريات النقديّة.

تؤكد الدراسات اللسانيّة، العربيّة وغير العربيّة، القديمة والحديثة، أنّ للسياق فعلاً توليديًّا يفرضه تنوّع الدلالة وتعددها، وهذا التنوّع تجلبه التحولات النحويّة، فالسياق ليس حركةً مباشرةً نحو مدلول موجّه، وإنّما هو حركية فيزيائيّة ينتجها نشاط العنصر اللغويّ الذي يحدّد بعلاقته مع بقية العناصر سمات المسار الدلالي للسياق،

فكانت العلاقة بين عناصر اللغة والسياق علاقة تكامل وتداخل وتناظر وتكافؤ.

يرتبط تشكيل السياق بطبيعة تعالق العناصر اللغويّة، فلا وجود لسياق من دون عناصر اللغة وقوانين تعاليقها، وهذا ما أكده الجرجاني بقوله: « لا يصح في عقل أن يتفكّر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعماله فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكمًا سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرًا أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك... لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل، كلاماً» [١٢] .فالتركيب، إذًا، هو الذي يمنح عناصر اللغة وجودًا بالقوة وبالفعل، والتركيب لا قيمة له إن لم يكن خاضعًا لقوانين النحو التي تضمن التماسك النصيّ وتعدد دلالاته.

ترتبط قيمة السياق الكليّة، إذًا، بنشاط العناصر الصرفيّة وعلاقاتها التبادليّة، فيمنح النحو السياقَ ديناميكية مضبوطة بنظام تعاليق يضبط العمليات الهندسيّة في نسيج سياقيّ منظّم يحقّق قوانين الصرف والتراكيب والإعراب، فتتوالد المعاني بالتحولات الصرفيّة، وبتبادل المواقع بين العناصر التي تشكّلَ منها الجسد النصيّ، ففرضت الدلالات المتحوّلة في ذهن المرسل تحولاتٍ صاغ منها علماء النحو قوانين ونظريات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، نظرية الاشتقاق ونظرية التقديم والتأخير ونظرية الحذف ونظرية التضمين وغيرها من النظريات النحويّة العلميّة[١٣] .

كشفت عملية الاستقراء عن طبيعة تعالق عناصر اللغة، وبدت معادلات النحو شبيهة بمعادلات الجبر التي تتغيّر فيها قيمة العنصر الرياضيّ بتقديم حدّ، وتأخير آخر، فإذا أخذنا هذه المعادلة الجبريّة«٣س+ ص= ٤» كانت نتيجة الحل مغايرة

لنتيجة المعادلة «٣س+ ٤ = ص» أو المعادلة« ٣ص= ٤» وكذلك تكون النتيجة التأويلية مختلفة بين« يضيء الأمل جوانب نفسي» و« الأملُ يضيء جوانب نفسي» و «جوانب نفسي يضيئها الأمل».

إنّ هذه العمليات الهندسيّة التبادلية الجبرية من تقديم وتأخير وحذف واختزال، تعطي الألفاظ وظائف نحوية ودلالية وقوة إغراء تحرّض على كشف أسرارها وخصائصها، فالحروف، مثلاً، لا تتسم بأيّ دلالة من دون نشاطها اللغويّ ضمن التركيب، فتمخض الاستقراء اللغويّ عن دراسات، غايتها البحث في خصائص الحروف وقدرتها على تغيير دلالات الأفعال والأسماء في السياق، لتكشف عن نظامها الوظيفيّ، وبنائها الصوتيّ وارتباطه ببناء الكلمات ومعانيها، فالفعل« أحال»، على سبيل المثال، تتغير دلالاته وفق حرف الجر المتعلق به، فإذا قلنا:« أحال بالمكان» أفاد الفعل مع حرف الجر معنى« أقام حولاً» وإذا قلنا: «أحال إلى» فالفعل يستخدم لمن أنهى مهماته وأُحيل إلى التقاعد، وإذا قلنا: «أحال على»، كان الاستخدام محصورًا بإحالة موضوع ما على شخص آخر.

تكتسب عناصر البنيات اللغويّة، بالتركيب والدمج والتعالق، خصائص دلاليّة جديدة، ولكنّها لا تخرج على القوانين الكليّة أو الجزئية التي استنبطها علماء النحو الأوائل، فالمواقع التي يشغلها كلّ عنصر لغويّ في سياق ما مرتبط بما قبله وبما بعده ولا يتمرد على النظام العام للتركيب إلا ما جاء منه لضرورة شعريّة قال بها علماء اللغة المتقدمون، لأنّ العناصر تتساند وتتكامل لتؤدي رسالة إبلاغيّة وتبليغيّة هي الهدف الأساس في عملية التواصل اللغويّ الصحيح والسليم والقائم على نظام تركيبيّ دقيق وصارم.

تُماثِل الجملة اللغويّة في أداء المعاني وإنتاج الدلالات، أيّ جملة رياضيّة أو كهربائيّة أو خشبيّة، فكلّما تضاعفت الحاجة إلى التعبير والتفهيم والإفهام اتسع فضاء الجملة، وهذا الاتساع فرض على عناصر اللغة الاسميّة مواقع غير إسناديّة تجلّت في دلالتها على المفعولية أو التمييز أو تبيان هيئة أو علاقة التبعية أو علاقة الإضافة. فكان السعي إلى تحديد العوامل المؤثرة في وظيفة العنصر نحويًّا ودلاليًّا، وإلى الكشف عن الروابط التي تمنح التراكيب قوةً واتساعًا دلاليًّا، ومن ثمّ كان التمييز بين الروابط الحرفيّة والروابط الاسميّة، وتحديد مهمة الحرف الذي يكتسب معناه ودلالالته ووظيفته النحويّة من السياق.

تكلّم علماء النحو في دراسات مركّزة على دور الركن الاسمي في تشكيل الجملة اللغويّة، وعلى وظيفته في مروحة الدلالة، وعلى أهمية الحرف في تقوية الروابط بين أجزاء الكلام، ورأوا أنّ معنى الحرف مقترن بموقعه في الجملة، ولا دلالة له خارجها، فصاغوا من ملاحظاتهم قوانين لغويّة تحدّد مواقع العناصر اللغويّة وأشكال ورودها في السياق وأنواعها، وخصائصها في أيّ تركيب جديد يمنحها وظيفة نحوية ودلالية جديدة، واستنبطوا قضايا لغويّة لها خصائص ومقومات النظريات الرياضيّة.

رأى علماء اللغة العربيّة أنّ مواقع العناصر اللغوية المتماثلة، لا تتمايز إلاّ بالعلامات التي تكشف عن المرتبة الوظيفيّة والدلالية لكلّ عنصر من عناصر التركيبّ، فكان الإعراب، في رأي علماء العرب، إفصاحًا وإبانة وكشفًا، وكانت علاماته إشارات تُسهم في استنباط المعاني والتقاط إشارات السياق ودلالاته، وطاقة كمونية تتحكم في إنتاج المعاني، لأنّ « الكلمات والجمل لا تتمايز إلا به»، وبخاصة عندما تجتاح النظم السياقيّ تراكيب تمردت على ثوابت المفاهيم التعاليقية، وانساقت إلى النُظم البلاغية التي تفرض تقديمًا وتأخيرًا وحذفًا وتقديرًا، فيأتي التفاعل الدلاليّ أكثر

ترميزًا وإيحاء، لأنّ اللغة والكلمات المكونة لها تمثل صورة من العالم وفي الوقت نفسه تمثل صورة عن تفكير المتكلم وحالته الشعورية، وهذا التمثيل تعويض لحقائق لا تتبدى إلا بفهم الكلام وكشف دلالاته، فكلمة «الشوق» في كلام المتنبي:

أغالب فيك الشوقَ، والشوقُ أغلبُ وأعجب من ذا الهجرِ، والوَصْلُ أعجبُ[١٤]

بعد أن كانت مفعولاً به خاضعًا لفعل العقل، صارت في السياق عينه المسند إليه المتحكم في إبراز الحدث وإعلان الغلبة، وهذا التحوّل حدّدته العلامة الإعرابية التي كشفت عن الصراع في ذات الشاعر بين أن يكون غالبًا أو مغلوبًا، وكذلك كانت الحال مع مصطلح «الهجر» اللغويّ الذي بدأ الكلام عليه مقرونًا بخفض الهجر والتقليل من شأنه ليتحوّل في التركيب عينه إلى مسند إليه أساس متمظهر بعلامات القوة والرفع والإسناد.

تأسيسًا على ما سبق يمكن القول إنّ العلامة الإعرابية تتحكم بالهندسة الدلاليّة للتراكيب، وهذا يفرض على المتلقي أن يُلم بوظائف العلامات الإعرابية والدلالية، وأن يُحسن دقة استخدامها، ويستوعب آلياتها الإنتاجيّة، وإجراءاتها المنطقيّة، وغاياتها القصديّة، ولقد نبّه علماء اللغة العربيّة إلى ربط دقّة المعاني بفهم عميق لعلامات الإعراب، وظهر ذلك في كلام الكسائي على وظيفة النحو الدلاليّة في حواره مع الفقيه أبي يوسف القاضي الذي ذم النحو، فقال» ماذا تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيُّهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعًا، فقال له أخطأت»؛ لأنّ القول الذي يحاسب عليه الرجل في قتل الغلام هو: «أنا قاتلُ غلامِك» لأنّ الاسم المشتق بإضافته أفاد الحدث الماضي، وأما القول: « أنا قاتلٌ غلامَك» لأنّه مستقبل ولم يقع ولا تكون المحاسبة على أمر لم يقع .

إنّ للعلامة الإعرابيّة دورًا أساسًا في رصف الكلمات وإنتاج الدلالة، وكانت هذه العلامات، في رأي علماء العرب، نتاج الفكر المنطقي، فبحثوا في قضايا النحو من منطلق علميّ تحليليّ، ورأوا أنّ الألفاظ في تعالقها تؤدي دلالات وإشارات معنويّة ينتجها التنسيق والترتيب وفق قوانين منطقيّة يقبلها العقل، فقالوا إنّ النحو منطق لغويّ، والمنطق نحو عقليّ، ولذلك لا يجوز الفصل بين النحو والمنطق، ولقد شبّه الفارابي هذه العلاقة بعلاقة المنطق بالعقل والمقولات، فقال: « وهذه الصناعة صناعة المنطق، تناسب صناعة النحو، وذلك أنّ نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكلّ ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ، فإنّ علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات»[١٥].

يمنح السياق الكلمات معاني جديدة من دون أن تتخلى عن معناها الوضعي أو تنفصل عنه، فتضمر اللغة مجموعة من الدلالات والفاعليات والارتياضات التي لا تنتهي، ويصير السياق طاقة تحويل وتوليد تتحصن داخله قيمة التراكيب اللغويّة المرتبطة بالكلّ السياقيّ في كينونة أوجدتها علاقات تعالقية منحت العنصر اللغوي دلالات تجاوزت بها المعنى الوضعيّ، من دون أن تفخخه، فأسست عمليتا الارتباط بالجذر والتحرر من سلطته المعجمية لدراسات غايتها الكشف عن طبيعة علاقات النظم السياقي، وعن قوانين تشكّله الداخليّ التي تضبط حركية عناصر اللغة في متحد لغويّ، له خصائصه ومقومات الذاتية، بوصفها قوانين مُحرِّضة غير مقيدة، قوانين تضمن حصانة تركيب العناصر اللغويّة، وتمنحها، في الوقت عينه، حرية التطور والتطوير الدلاليين ضمن فضاءات التداولات اللغويّة.

اهتم علماء اللغة العربية بجمالية السياق اللغويّ الذي جاء عن العرب نسيجًا بلاغيًّا محكم التركيب والصياغة، ووضعوا دراسات وأبحاثًا تشرح وتؤول و تفسّر

نظريات النظم، وما تقوم عليه من أسس صرفية وقوانين نحويّة، ورأوا أنّ السياق ليس حركة مباشرة نحو مدلول موجّه، وإنّما هو حركة فيزيائية، مسارها متعدد الانحناءات يوحي بدلالات ينتجها نشاط العنصر اللغويّ الذي يحدّد، بحركته الجمعية مع بقية العناصر، سمات فضائية المسار الدلاليّ، وحركية النصّ اللامتناهية وغير المستقرة، فكانت العلاقة بين عناصر اللغة والسياق علاقة تعانق وتكامل وتداخل وتناظر وتكافؤ، فلا وجود لسياق من دون عنصر لغويّ، ولا قيمة دلالية للعنصر اللغويّ خارج السياق.

أثبتت الدراسات أنّ قيمة السياق الكليّة ودقة هندسته مشروطة بجماليات التشكيل الصرفيّ المتولد من نشاط العناصر الصرفية وعلاقاتها التبادلية، ولكن هذه المكونات الصرفية، تبقى أجزاءً متقطعة لا لحمة بينها من دون قوانين التركيب التي ترتّب الأجزاء، منطقيّا، في عمليات تعاقبية أو تبادلية تحت ظروف رقابية تضمن سلامة التركيب، مهما تبدلت مواقع العناصر اللغويّة، الموروث اللغويّ الثقافيّ يزخر بأمثلة توضّح وتفسّر الأغراض الدلالية والوظائف النحويّة للحروف والأسماء والأفعال، فالحروف تتبدل دلالتها بتبدّل طبيعة التعالق، وفاعلية الوظيفة النحوية، فمثلاً كلمة» أو» تفيد في هذا التركيب:

إذا مـا غضبنـا غضبـة مضريـة هتكنا حجاب الشمس أو تمطرَ الدما

« إلى إن» وجاءت أداة نصب، وفي البيت الشعريّ التالي أفادت معنى التخيير، وجاءت حرف عطف:

عش عزيزًا أو مت وأنت كريم بين طعـن القنـا وخفـق البنـود

استنادًا إلى ما سبق يمكن التأكيد أنّ الكلمات تستمد من سياقاتها معانيها ووظائفها

النحويّة والدلاليّة، وفي هذه القضية قال الجرجاني: » واعلم أنّ ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها. وذلك أنّا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه. وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل... وموضع «أو» من موضع «أم» وموضع «لكن» من موضع «بل». ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كلّه، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلاً من ذلك بمكانه، ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له».[١٦]

أظهر الجرجاني أن فكرة العلاقات تنطوي على حركة خلق مستمرة في اللغة ترجع إلى موقع الكلمة في السياق وعلاقتها به، فالكلمة لا يتصور معناها من دون معاني النحو السياقي، وبهذه المعاني تكتسب العناصر الصرفية فاعلية وحيوية، ويكتسب التنظيم، أيضًا، قوة وفاعلية وحسن اتساق ودقة في الأداء والتبليغ، فقال: « يكون النظم في معاني الكلم دون ألفاظها، وإن نظمها هو توخي معاني النحو فيها، وذلك إنّه إذا ثبت الاتحاد وثبت أنّه في المعاني فينبغي أن تنظر إلى الذي به اتحدت المعاني »[١٧]، وحسن الاتحاد مشروط بحسن العلاقة بين المكونات الصرفيّة والنحويّة التي تحرر الكلمة من ثباتها، وتحصّن دلالاتها من خلال تمايز في تشكيلاتها الصوتيّة والنحويّة، فإذا أخذنا هذا البيت للمتنبي:

بــمَ التعلــلُ لا أهــلٌ ولا وطنٌ ولا نديــمٌ ولا كــأسٌ ولا سكـن[١٨]

نتبيّن أنّ التركيب متشكلٌ من حروف وأسماء، فإذا حاولنا عزل هذه المفردات، كانت مقاطع صوتية لها إمكانياتها الذاتية، ولكنها تفتقر إلى طاقة التكتل القادرة

على تقمص الفكرة وبث الإشارات الدلالية، ومن ثم هي عاجزة عن تجسيد حالة المتنبي النفسيّة التي ارتسمت في الكل التركيبيّ غربةً نفسيّة واجتماعية ووطنيّة، وهي حالة شعورية متأصلة في نفسه وليست حالة طارئة، وإنّما التعلل هو الطارئ، وهذه الدلالات نستشفها من تكرار الأسماء النكرة، فالاسم أسبق من الفعل وأكثر استخدامًا، والنكرة أشد تمكنًا من المعرفة وهي أصل المعرفة، فأضفى التنوين على السياق تمكينًا وثباتًا وتأصلاً، فكان السبق للاغتراب النفسيّ على التعلل الذي تقدّم في الترتيب وتضاءل فعله في كلية الرسالة.

أدّت قواعد النحو دورًا رئيسًا تجلّى في متانة السياق و بث الإشارات وتعميق دلالات الحدث، فالأسماء جاءت علاماتها الإعرابية ضمة ظاهرة، والضمة علامة الرفع والإسناد، وهذا دليلٌ على أنّ غربته النفسيّة حالة متمكنة وأساس يُسنَدُ إليه كيانه الوجدانيّ، فكانت الجمل جميعها اسمية، والمبتدأ فيها جاء نكرة جوازًا مسبوقًا بنفي، وخبره حُذف جوازًا، أيضًا، فأفاد تكرار كلمة « لا» تأكيد النفي، وأفاد تعدّد الجمل الاسمية الثبات، وأفادت النكرة تمكن غربته النفسية، وأفاد حذف الخبر العلم به وانتشاره، فكان للتركيب النحويّ الدور الأساس في توطيد العلاقات السياقيّة وتماسك نظمها وتبني المعاني والدلالات.

تنبّه علماء اللغة الأوائل إلى دور التراكيب في إنتاج المعاني وبث الإشارات، وتعدد الدلالات، وممّا قاله السيوطي نقلاً عن الرازي: « ليس الغرض من الوضع إفادة المعاني المفردة، بل الغرض إفادة المركبات والنسب بين المفردات كالفاعلية و المفعولية وغيرهما، »، أي إنّ المعاني التي تنتجها الألفاظ لا تتوقف عند قيمتها المعجمية بل تكتسب من مواقعها السياقية قيمًا مغايرة ومتناقضة ومتباينة، لأنّ العناصر اللغوية تكتسب قيمتها الترميزية، وطاقتها الإيحائية من وحدة السياق

وتماسكه، فكلمة«نديم»، مثلاً، عكست في سياق بيت المتنبي، السابق ذكره، تمكن حالة الاغتراب النفسيّ والاجتماعيّ في وجدان الشاعر، أمّا في كلام الأخطل:

إذا ما نديمي علّني ثــمّ علـــّني ثلاث زجاجات لهنّ هدير

خرجت أجرُّ الطرف حتى كأنني عليك أمـــير المؤمنين أمير[١٩]

فلقد عكست كلمة « نديم» المشاركة الوجدانية والاجتماعية، وكشفت عن واقع حركيّ، قوامه فعل وجزاء، منطقهما ماضٍ نحو مستقبل مؤسس على الارتواء ونشوة الخمر، وهاتان القيمتان المجسدتان فاعلية العنصر اللغويّ «نديم» أظهرتهما دقة النظم ووظيفة مكوناته الصرفيّة وعلامته الإعرابيّة وتوليد الصور البلاغيّة وتكثيفها.

يفرض ترتيب عناصر اللغة علامات توحي بوظيفتها ودلالاتها، فتنقل رسالة رغب المرسِل في تبليغها بوضوح ودقة، وأيُّ تغيير في ترتيب العناصر يؤدي إلى تشويه فحوى الرسالة ويسيء إلى مضمونها وجوهرها، فإذا أُخضعت كلمات هذا البيت الشعريّ لتغيير المواقع:

إن المـــرءُ ميتًا بانقضـاءِ حيـــاته ولكن بأن يُبغى عليه فيخذلا[٢٠]

فإنه يؤدي إلى تشوّه القيمة المعنويّة الحقيقيّة للمُرسَلة، وتتحوّل عن أهدافها، ويفرّغ التركيب الشعريّ من معانيه ودلالاته، فالمعنى العام يشير إلى حكمة مجتمعية وأخلاقية وإنسانية؛ فالمرء لا يّعد ميتًا إذا انقضت أيامه في الحياة، لأنّ الموت الحقيقيّ موت اجتماعيّ يفرضه الغي والظلم وما يولدانه من خذلان، فصار الخذلان موتًا، والبغي لا حياة، ولذلك كانت علامة الرفع في كلمة«المرء» دليلاً على أنّ «إن» نافية وليست حرفًا مشبهًا بالفعل، فانتفت فرضية التأكيد والتشبيه، وصارت الحياة الحقيقة موازية العدل والحق، ويمكن توضيح الفرضية ونتيجتها على النحو الآتي:

(إن) = نفي (–)

المرءُ ميت= لا وجود له=(–) نفي

انقضاء الحياة= لا وجود لها= (–) نفي

لكن= الاستدراك، وهنا أفادت إسناد النفي إلى ما بعدها=(–)

بأن يبغى=دلالة الفعل المنصوب مستقبلية سالبة

فيخذلا= دلالة الفعل المنصوب المستقبلية سالبة.

الشطر الأول:	الشطر الثاني
حرف نفي (إن)	حرف استدراك أفاد النفي(لكن)
المرء ميت	أن يبغى عليه
انقضاء الحياة	فيخذلا

قراءة عناصر التركيب المتكاملة والمتقابلة تؤدي إلى التصور التالي:

المرء ميت= البغي

انقضاء الحياة=الخذلان

وبصياغة النتائج يصير البغي مساويًا الموت، ويصير الخذلان مرادفًا انعدام الحياة أي الموت المعنوي، لأنّ الحياة ليست عيشًا إن لم يكن العيش مصحوبًا بالكرامة.

النتيجة:

سالب(إن). سالب (المرء ميتًا) =موجب ه(سالب)انقضاء الحياة

(لكن)= سالب. (أن يُبغى) = سالب. (فيخذلا)= سالب

أي، ليس الموت انقضاء الحياة، (إن المرء ميتًا)؛ لأنّ الموت الحقيقي كامن في

البغي والخذلان؛ (أن يبغى عليه فيخذلا)؛ إذًا:

انقضاء الحياة (_) // البغي والخذلان (_)

أي أنّ البغي والخذلان هما السبب الرئيس في انقضاء فاعلية الحياة، فالموت الجسدي خلاص والخذلان موت روح المكارم.

يظهر تحليل علاقات العناصر الرياضية والمنطقية بعضها ببعض أنّ أيّ تبديل أو تحريف في الكلمات أو مواقعها، أو علاماتها، يحدث تغييرًا في النتيجة، ولا يوصل إلى حقيقة الفكرة التي رمى إليها الشاعر.

تُضمر علامات الإعراب، إذًا، فعلاً تحريضيًّا يحرّر الكلمات من ثباتها، ويحفّزها على التلاقي والتواصل والإسرار ومن ثم المكاشفة؛ لأنّ الحركة، في رأي ابن جني، تقلق الحرف وتزيله عن سكونه وتُحركه للالتقاء بغيره، وبهذا التلاقي والتآلف ضمن السياق تتحدّد قيمة الكلمات الدلاليّة، ويكتسب التركيب معنى عامًا/ خاصًا، يدين في تشكُّله إلى حركة الحروف، بوصفها وسيلة ربط، وكمون أسرار و إفصاح، ولكنّ هذه العلامات بقدر ما تتمتع به من طاقة ترميز، وفاعلية خلق، فهي تحرص على أصالتها وثباتها، فاختصت الحركات بمدلولاتها في السياق، واختصت الضمة بعلامة المسند إليه، والفتحة بعلامة المفعولية، والكسرة بعلامة الخفض والجر، ولكنّ هذه العلامات لا تستقل بدلالاتها من دون مرموز إليه تكتسب منه وجودَها، وتكسبه، في الوقت عينه، موقعه السياقي وقيمته المعنويّة.

حظيت العلامات الإعرابيّة باهتمام علماء اللغة، ورأوا أنّها، على الرغم من استقلاليتها، فهي تُكتسب اكتساباً في السياق، وليست من أصل البناء التركيبي للكلمة، أمّا ما كان منها ثابتًا في سكونية حرفه الأخير فلقد أطلقوا عليه صفة البناء اللفظيّ، و بحثوا عن محله الإعرابيّ وعن موقعه في الكلام، وذلك من خلال علاقته

ببقية العناصر التركيبية للجملة النحويّة، وعبّر الخليل بن أحمد عن ذلك بقوله: «إن الفتحة والكسرة و الضمة زوائد وهنّ يلحقن الحروف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن لا زيادة فيه»، فكان للبناء دلالات مغايرة للإعراب، ولذلك حرص الفصحاء من العرب على استخدام البناء والإعراب، وفق ما تفرضه المعاني المحتجبة في ظلال التراكيب، ففي قول أمية بن الصلت نلمس اختلاف دلالة الأسماء الواقعة بعد» لا» باختلاف طبيعة «لا» ووظيفتها في الاسم الواقع بعدها:

ولا لــغوٌ ولا تأثيــمَ فيهـا ولا حــينٌ ولا فيهــا مُــليــم[٢١]

جاءت «لا» الأولى والثالثة، والرابعة، تنفي الخبر عن الاسم الواقع بعدها فقط، لأنّ «لا» أفادت النفي وكانت بمعنى « ليس»، فجاءت الكلمات معربة، أمّا«لا» الثانية» فلقد نفت الخبر عن جميع أفراد جنس المبتدأ؛ لأنّها نافية للجنس وجاءت الكلمة بعدها مبنية على الفتح لأسباب نحوية وبلاغية تفضي إلى دلالات منطقية.

نجد القضية عينها في بيت لأبي الطيب يقول فيه:

لا خيلَ عندك تهديها ولا مالٌ فليسعدِ النطقُ إن لم تُسعدِ الحالُ[٢٢]

كان تركيز المتنبي على نفي وجود القوة المعنوية نفيًا قاطعًا؛ فالخيل التي يُكنى بعددها عن الشجاعة والإقدام والبطولة، لا وجود لها، ويمكن أن تُرى بالعين المجردة، فتأكيد النفي لا يحمل التصديق أو الكذب، ولم تكن الدلالة عينها في نفي القوة المادية، لأنّ مال الشخص مخبوء والكلام عليه يجوز أن يكون صادقًا أو كاذبًا، فكان النفي حصرًا على واقع آني يجمع بين المرسل والمتلقي، علمًا أن تبادل المواقع بين كلمتي«خيل» و«مال» لا يحدث تغييرًا في الوزن والموسيقى، لذلك يمكن القول إنّ ترتيب الكلمات وعلاماتها الإعرابية اقتضته غايات بلاغيّة ودلالات معنويّة، اجتماعيّة ونفسية وقيمية إنسانيّة.

يحرّض التشكيل اللغويّ نشاط السياق ويوجهه في عملية ترتيب الألفاظ الخاضعة، في تأدية المعاني، لعلامات تفرضها العلاقات السياقية الصرفية والإعرابيّة، فيتمّ تحديد قيمة العنصر اللغوي ورتبته التنظيمية، ووظيفته وطبيعة ترابطه مع بقية العناصر، لأنّ العلامة الإعرابية وحدها القادرة على التمييز بين علاقات الإسناد أو التعدية أو غيرها من العلاقات، ولذلك رأى الجرجانيّ أنّ إهمال النحو والزهد به أمر مستقبح، فقال: « وأمّا زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره، وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدّم وأشبه ما يكون صدًا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ذاك لأنّهم لا يجدون بدًّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه. إذ كان قد علم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه»[٢٣].

استنادًا إلى كلّ ماسبق يمكن القول إنّ القوانين النحويّة التي استنبطها علماؤنا الأوائل تشكّل أصلاً للدراسات النحويّة والنقديّة المعاصرة، ولقد كانت هذه الأصول أساس دراساتي النحويّة المنطقيّة ودراساتي النقديّة العلميّة التي تسعى إلى احترام خصوصيّة النصّ العربيّ وتمايزه وتفرده من دون تبعية لأيّ وافد لا يُدرك جوهره.

الخاتمة:

تمارس اللغة رقابةً ذاتيةً مشحونةً بفعل توليديّ، يسمح لها أن تنغلق على طاقات من الاستخدامات غير المحدودة، فتنتج عددًا لا حصر له من السياقات التي تنتظم ضمنها وحدات لغوية متشابكة في رباطها التكوينيّ، ومحرضة على توليد المعاني، وهذه الطاقات التوليدية تحّدد مساراتها عمليات لغوية ذهنية منطقية توازن بين الألفاظ المتعالقة ودلالاتها، فتعقد المكونات اللغويّة عقد توافق واتفاق يضمن سلامة السياق، من جهة، ويتعهد، من جهة ثانية، نقل تصورات الفكر وحركاته بأمانة تضمن للنص معنى موضوعيًّا مقصودًا من كاتبه، فتمارس اللغة نشاطها في سياقات تتبنى نتاج نشاطات الفكر، وتكوّن فضاء معرفيًّا لا حدود له، يحرّض على الحرية والإبداع، بقدر ما يحترم طبيعة مكونات عناصره وقوانين تعالقها النحويّة.

إنّ العلاقة بين السياق وبين عناصره اللغويّة علاقة متداخلة متكاملة متوازنة مضبوطة بقوانين النحو التي تحدّد طبيعة عناصر التراكيب وشروط اتساقها و تعالقها، فالعلاقة، إذًا، بين العلامة الإعرابية ودلالة الكلمة في السياق حتمية، ومن ثم فالحركات علامات بارزة في تعيين المعنى الدلاليّ للكلمة، لأنّ الكلمة تفتقر في بنائها المستقل إلى مثل هذه الدلالات، و لا يعرف معناها إلا بعد اتساقها في الجملة، ولذلك يرتبط النقد الأدبيّ بمعرفة عميقة باللغة وقوانين النحو، لأنّ النصّ جسدٌ عناصره كلمات تتعالق وتتسق وتتماسك لتحتضن الرؤى والأفكار والتطلعات والمقاصد والغايات

هوامش البحث:

١)مما لاشك فيه أنّ الجهود التي بذلها أساتذة النحو العربيّ المعاصرون مقبولة على مستوى المحاولة ولكنّ الافادة من التراث جاءت خجولة لأنّ معظم ما كُتب كان محاولات لإسقاط الأفكار الألسنية العالميّة على بينية النصّ العربيّ، من دون النظر إلى خصوصيّة اللغة العربيّة

٢)أسس لهذه النظرية العالم اللسانيّ تشومسكي، وهذه النظريّة من حيث الجوهر لا تتناقض والدراسات النحويّة العربيّة، غير أنها لا تقدّم الجديد لتبسيط عملية التدريس، لأنّ معظم الدراسات العربيّة ركّزت على عملية التشجير والصندقة من دون أن يمتلك العالمون في هذا الحقل المعرفيّ هوية العناصر اللغويّة والمسلمات والمبادئ الأوليّة والتعريفات والقوانين، لأنّ أي دراسة لغويّ لا تقوم على هذه الأسس تبقى ناقصة وغير منتجة.

٣) يسعى النحو الوظيفيّ إلى دراسة التراكيب والدلالة من وجهة نظر تداوليّة، غير أنّ المصطلحات التي وضعها الدكتور أحمد المتوكل عقدت وظيفة الدراسات النحويّ.

٤) شهد القرن الماضي نضوجًا في الدراسات اللسانيّة، وصارت اللسانيات علمًا له مصطلحات ومفاهيم واضحة ودقيقة، ولم يقتصر العمل في الحقول اللسانيّة على اللغويين بل شارك في تكريس اللسانيات علمًا له أصوله وقوانينه علماء السيكولوجيا والسيسيولوجيا والرياضيات والمنطق.

٥) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لا.ت، ج١، ص١٣.

٦)أبو بكر بن السراج الأصول في النحو، تقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٢، ج١، ص٢٧٧.

٧) أبو علي الفارسيّ، كتاب التكملة، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ١٩٩٩، ص١٦٣. –

٨)ناصر، مها خيربك، النحو العربيّ والمنطق الرياضيّ، التأسيس والتأصيل، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط٢ص١٦٤.

٩) أبو حيان التوحيدي، المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط٢، ص٧٤. ٩

١٠) ناصر، مها خيربك، مناهج تدريس النحو في الجامعات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط١، ٢٠١٣ص١٦٥.

١١)عبد القاهر الجرجاني» دلائل الإعجاز، تصحيح محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ١٩٧٨، ص ٤٠٣.

١٢)الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣١٤-٣١٥

١٣)يمكن الاطلاع على هذه الآراء في كتاب النحو العربي والمنطق الرياضي

١٤) - المتنبي، الديوان تحقيق البرقوقيّ، دار الكتاب العربّي، بيروت، ١٩٨٠، ج١، ص٣٠١-

١٥)الفارابي، إحصاء العلوم، ص١٢. ١٥-

١٦)الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٦٤_٦٥.

١٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣١٧. ١٧

١٨) المتنبي، الديوان، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربّي، ١٩٨٠، ج٤، ص٣٦٣. ١٨

١٩)ديوان الأخطل، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤، ص ١٨٩.

٢٠) شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، لا.ت، ج١، ص٣١٨

٢١) أمية ابن الصلت، شرح ديوان ابن عقيل، ج١، ص٤٠٣ ٢١-

٢٢) المتنبي، شرح البرقوقي، دار الكتاب العربّي، بيروت، ١٩٨٠، ج٣، ص٢٢ , ٣٩٤-

٢٣) دلائل الإعجاز، ص٢٣_٢٤.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لا.ت، ج١.
- أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تقيق د.عبد الحسين الفتلي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٢، ج١.
- أبو حيان التوحيدي، المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط٢.
- أبو علي الفارسيّ، كتاب التكملة، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ١٩٩٩.
- ديوان الأخطل، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، لا.ت، ، ج١.
- عبد القاهر الجرجاني» دلائل الإعجاز، تصحيح محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٩٧٨.
- المتنبي، الديوان، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربيّ، ١٩٨٠، ج٤.
- ناصر، مها خيربك، النحو العربيّ والمنطق الرياضيّ، التأسيس والتأصيل، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط٢.
- ناصر، مها خيربك، مناهج تدريس النحو في الجامعات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط١، ٢٠١٣.